الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة

بدت أحداث الشهر الاخير من العام ١٩٨٩ وكأن العالم، بأكمله، يُعد للرحيل نحو العقد الاخير من القرن العشرين، في محاولة لاستدراك ما فاته القيام به في عقد الثمانينات. وعلى الرغم من كثافة الاحداث العالمية، التي ميّزت هذا الشهر، فان القضية الفلسطينية لم تغب عن جدول أعمال العالم، وذلك كونها ما زالت محور قضية منطقة الشرق الاوسط، فكانت الاساس في بعض احداث كانون الاول (ديسمبر)، وكانت في سياق بعضها الآخر. وما يعنينا، هنا، حضورها في السياق العربي؛ وقد شهد الشهر اياه ثلاث وقائع رئيسة ترتبط بالموضوع الفلسطيني، او يرتبط الموضوع الفلسطيني بها، هي: قبول منظمة التحرير الفلسطينية المشروط لخطة بيكر؛ ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جلسة الحوار الاوروبي ـ العربي كدولة؛ واعادة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر.

قبول مشروط لخطة بيكر

بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٩، سلّمت مصر الى الولايات المتحدة الاميركية الردّ الفلسطيني على المقترحات الخمسة، التي حملت اسم «خطة بيكر». وقد ابلغ وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى السفير الاميركي في القاهرة، فرانك ويزنر، هذا الردّ (**الاهرام**، القاهرة، ٥/١٢/١٩٨٩). وأفادت مصادر فلسطينية مطلعة بأن الرد الفلسطيني تضمّن ما يلي: «انطلاقاً من رد المنظمة الاول على خطة بيكر، فان منظمة التحرير [الفلسطينية] تستطيع القبول بالتعامل مع خطة بيكر كما قدّمت في ٦/١٠/١٩٨٩ فقط، وفقاً لمقررات المجلس المركزي الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي: اولاً، يقوم الحوار بين وفد من منظمة التحرير [الفلسطينية] ووفد يمثّل الحكومة الاسرائيلية؛ ثانياً، يكون جدول الأعمال مفتوحاً؛ ثالثاً، يعقد الحوار تحت اشراف دولي؛ رابعاً، يكون الحوار خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (**الحياة**، لندن، ٤/١٢/١٩٨٩). وقد أكد البيان الصادر عن دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي عقدت فيما بين ١٥ ـ ١٧/١٢/١٩٨٩، على «الحق المطلق للمنظمة في تشكيل وفدها الفلسطيني واعلانه... [الى أي] حوار اسرائيلي ـ فلسطيني... [بحيث] يشكّل [الحوار] خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي تحت اشراف دولي، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، اضافة الى مصر والسويد، وطبقاً للقرارات الوطنية التي حدّدها المجلس المركزي، وفي مقدمها حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع مراحل التسوية، وصولاً للحل العادل الشامل... [وهي] ليست معنيّة بأية خطوات تتعارض مع هذه المبادىء والأسس» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٧٨، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ٥).

وأوضح مسؤول فلسطيني «ان ذلك لا يعني ان الوفد الفلسطيني سيقتصر على أعضاء المنظمة، كشرط من شروط الحوار، وانما يعني ان أي وفد تشكّله المنظمة، سواء من داخل صفوفها أو [من] خارجها، سيكون ممثلاً رسمياً في الحوار؛ أمّا النقطة الثانية المهمة، في الرد، فتتمثل في الاصرار الفلسطيني على ضرورة الرعاية الدولية لمراحل عملية السلام، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالوصاية على الحوار؛ كما ركّزت المنظمة، في ردّها، على رفض أي تدخل في تشكيل الوفد الفلسطيني، مستبعدة بذلك قبولها أي دور اميركي، او غيره، في قرار تشكيل الوفد» (**الحياة**، ٤/١٢/١٩٨٩)؛ وأكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، تمسّك المنظمة بحقها المطلق في تسمية وفدها، في تصريح له، في عمّان، جاء فيه: «ان المنظمة طُلب منها تسليم مصر قائمة بأعضاء الوفد الفلسطيني